

أردوغان لا يغادر دوامة التناقضات

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن



وكان مستقبل الأتراك قد غدا أيضا مستعمرة أردوغانية مستباحة يفعل فيها "السلطان العثماني" ما يشاء دون أن يفكر في حلول لجميع الأتراك في الوقت الحالي.

لا يبدو أن أصل المشاكل الكثيرة التي تحاصر تركيا وتقل كاهلها اليوم عقائدية ودينية، بقدر ما هي سياسية واقتصادية، تتخطى حدود ما يؤمن ولا يؤمن به كل مواطن تركي من عقيدة، غير أن أردوغان مازال مصرا على استغلال الدين لحشد المؤيدين لسياسته، ويعزف على أوتار مشاعر الشعب القومي من أجل إلهاء الشباب عن القضايا الحقيقية لبلادهم.

من الأمور المثيرة للاهتمام، والمستسقة على ما يبدو مع طريقة تفكير أردوغان، أنه بات أكثر ميلا للاعتقاد في صحة نظريات المؤامرة، خاصة تلك التي تتحدث عن أعمال إرهابية وتخريبية تتورط فيها أطراف داخلية وخارجية لاستهداف أمن واستقرار تركيا، في حين أن العيب الحقيقي يكمن في طبيعة حكمه وليس في الآخرين.

بات جليا للعيان، أن الحكومة التركية الحالية التي يقودها أردوغان، تفضل الحلول الارتجالية والسريعة، مثل الزج بالمعارضين في السجون، لإسكات أصواتهم وإقصائهم عن المشهد السياسي، بدلا من معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي دفعتهم إلى انتقاده والاعتراض على سياسته.

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمات داخل تركيا، لا تكاد نظرة حكومة حزب العدالة والتنمية لهذه المشاكل تتجاوز حدود الانتخابات، فتلجأ في كل دورة انتخابية إلى وضع خطط وسياسات قصيرة الأجل، لكي ترفع رصيدها الانتخابي على الفور، فيما تتجاهل قضايا العدالة والتنمية طويلة المدى ومهمة، كإصلاح نظام المعاشات أو الاستثمار في التعليم.

ويتجلى عجز حكومة أردوغان في أوضح صورته في التفاوت الاجتماعي الصارخ الذي أصبح سائدا بين المواطنين الأتراك، على صعيد الصحة ومستوى التعليم، فضلا عن تزايد أعداد الفقراء بسبب السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية الحاكم.

في المقابل يجد الجيل الشاب في تركيا نفسه قيد الإهمال والتهميش بسبب الأزمات الخائفة وغياب الإجراءات الملموسة والاستراتيجية الواجبة القادرة على تخليصه من أفة البطالة.

ونظرا لقصر النظر السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي يضع مصالح المجتمع التركي في مهب الريح ولا يفكر إلا في أيديولوجيته السياسية، ينظر الكثير من الأتراك بتشكك في الطابع العلماني الذي يقال إن بلادهم تنصف به، ويعتبرهم القلق من الاتجاه الذي تسير إليه تركيا، ويطمح معظم هؤلاء إلى رؤية نظام ديمقراطي حقيقي يراعي قيم المساواة والعدالة، ويحرم مستقبل البلاد والأجيال من قبضة ضيق الأفق ومحدودية التفكير والتعصب الديني والاستبداد السياسي، الذي تتسم به حكومة أردوغان.

في نهاية المطاف، يمكن الإقرار بأن تخلي أردوغان عن الحكم، أمر غير مطروح بالنسبة إليه على الإطلاق، لكن من الواضح أن العالم قد دخل منعطفًا سياسيا تاريخيا، ولعل إحدى علاماته الحرك الشبابي الذي تمكن من كسر حاجز الصمت عن المظالم السياسية والاجتماعية والحقوقية، في بلدان تعاني من التغول السياسي والفساد، ووقف بكل بسالة في الصفوف الأمامية، ليطالب بسقوط الأنظمة، ومن يدري؟ ربما نرى قريبا في تركيا نظاما ديمقراطيا جديدا يتيح بعض السلطات للأجيال الشابة ويحرم المستقبل من قبضة ضيق الأفق ومحدودية التفكير التي يتسم بها حزب العدالة والتنمية.

حقق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شعبية كبيرة وجمع الكثير من الأنصار منذ وصوله إلى السلطة في عام 2002، ولكنه في المقابل، اكتسب خصوما ومعارضين ينتقدون مواقفه المتناقضة وسياسة حزبه العرجاء.

ورغم أنه استطاع أن يواجه مختلف العواصف التي اعترضت طريقه بالبطش والاعتقال، وتمكن من التغلب عليها والبقاء في الحكم سنوات طويلة، لكن في الأعوام الأخيرة ظهرت علامات مقلقة على أن نزعة أردوغان التسلطية أخذت بالتعمد والانتعاش لتطوق الذين يعارضون سياسة حكومته بطرق مشروعة، وتحيط جميع الاحتجاجات التي يراها تخريبية ومعادية له، ليعطي أردوغان بذلك صورة مشوهة عن تركيا المتسامحة التي كانت متماسكة بشدة وذات هوية واضحة، إلا أنها أصبحت مكانا تعلق فيه الصراعات والاختلافات الثقافية وتطوفا الأزمات، ويحكمها نظام حزب العدالة والتنمية الإخواني المهيمن على السياسة الداخلية والاقتصادية والدبلوماسية للبلاد.

يزعم الرئيس التركي الذي يقف على رأس حزب العدالة والتنمية أيضا أنه يطبق مبادئ الديمقراطية في تركيا في الوقت الذي يتمسك فيه بالسلطة ويتعمد نشر السراب لإلهاء الشباب عن القضايا الحقيقية لبلادهم، كما أن طريقة حكمه أثبتت عقمها على جميع الأصعدة، اقتصاديا وسياسيا وأيديولوجيا.

ليس أردوغان بالقائد المستبد فحسب، بل يحمل بداخله أيضا أوهاما بسطوة لا حدود لها، إضافة إلى رغبة جامحة في الهيمنة واستئساح أمجاد الإمبراطورية العثمانية بحذاقها في العصر الحالي، وفق ما يتناسب ورويته الخاصة.

كرر أردوغان مرارا موقفه الواضح من هذه القضية، حين قال إنه يريد رؤية "جيل متدين" وتعهد إلغاء نظرية التطور للعالم الإنجليزي تشارلز داروين من المناهج التعليمية، ودعم المدارس الدينية المعروفة بمدارس "إمام خطيب"، كما استخدم الإسلام في صراعه مع أوروبا، ولعب دائما على هذا الوتر لاستمالة الناخبين ممن يفكرون بالعقلية ذاتها.

وكان قد تلا علنا إحدى القصائد التي جاء فيها "المسجد معسكرا، وقبابه خوذاتنا، والمآذن رماحنا، والمؤمنون هم جنودنا".

وفي أكتوبر عام 2013، ألغى حظر ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة، باستثناء القضاء والجيش والشرطة، وذلك بعد عقود من حظره. لكنه فشل في سعيه لتجريم الدعارة، ومحاولته إقامة "مناطق خالية من المشروبات الكحولية" التي تؤكد نواياه الحقيقية بفرض الشريعة الإسلامية في تركيا. وتحول إلى موضوع سخريه من الأتراك عندما اعتبر شراب لبن العيران هو الشراب الوطني للأتراك، داعيا الأتراك إلى التوقف عن شرب عرق الراكي الكحولي.

من الواضح، أن أردوغان قد اتسم على امتداد قرابة عقدين من حكمه لتركيا، بالتضارب الفكري الجامع بين نقيضين، فطالما أشاد بالقيم العلمانية وبمبادئ التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما أظهر وجهها يتسم بالتشدد والتعصب من خلال سعيه لإعادة صياغة المجتمع التركي بأسره وفقا لعقيدته الإخوانية، وفي الوقت نفسه، عمل على تعبيد الطريق للحكم في عقول الأجيال واحتكار مستقبلهم.



المبارزة اليونانية - التركية في شرق المتوسط

الجارين اليوناني والقبصري. وإذا كانت اليونان وقبرص ومصر تنطلق من باب الدفاع عن سيادتها وعن حقوقها شرق المتوسط، فإن المقاربة التركية تعتمد على نظرية "الهجوم الوقائي" في العلاقات الدولية من دون مراعاة أحكام القانون الدولي بحذاقها خاصة في ما يتعلق بالمياه الإقليمية وتعيين الحدود والمناطق الاقتصادية الخالصة.

وأظهرت الخارطة "وطن تركيا الأزرق" امتدا حتى الخط الوسيط لبحر إيجة محاطا بمجموعة من الجزر اليونانية، كما تعين بشكل مستوحي سيادة تركيا على مساحة كبيرة من سواحل شرق المتوسط للسيطرة التركية. ولم تكن هذه أول إشارة من قبل تركيا ففي كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي" الصادر عام 2001، تحدث رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو عن أهمية السيطرة على البحار مذكرا أن بداية النهاية للإمبراطورية العثمانية كانت بسبب فقدانها السيطرة على البحار، لكن فكرة "الوطن الأزرق" بشكلها الحالي تنسب إلى الأدميرال رمضان جيم غوردينيز الذي طرح الفكرة لأول مرة في يونيو 2006، وتضمنت رؤية لفرص سيادة تركيا على مساحات كبيرة من البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود، من وجهة نظر غوردينيز، فإن تركيا "التي كانت ضحية تقسيم حدودها البرية أعقاب معاهدة سيفر" عام 1920، تتعرض حاليا لمعاداة "سيفر" ثانية في البحر، حيث تنهم خصومها بالسعي لتقليص نفوذ أنقرة البحري وحصره في شريط مائي ضيق حول سواحلها، ولذا قررت تركيا "فك عزلتها" كما يقول أحد خبراءها وتطبيق رؤيتها للوطن الأزرق عبر توقيع اتفاقية لتعيين الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية.

ومنذ نهاية 2019 بدأ أردوغان هجومه الإقليمي المضاد بفعل ضوء برتقالي أميركي نتيجة قلق واشنطن من التركز الروسي في الشرق الليبي ولأن البعض في واشنطن يخشى من انزلاق تركيا نحو روسيا. في مواجهة التمدد التركي، تلعب أدينا دورا رئيسيا، ومن هنا تأتي قيامها العملية الأوروبية "إيريني" المولحة بتطبيق حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا ومنع تهريب النفط، وفي نفس السياق جرى الإعلان عن توصل اليونان وإيطاليا لاتفاق تحديد حدودهما البحرية، مما يشكل تصديا للمطوحات التركية قبالة السواحل الليبية. ومن الواضح أن اليونان تستند إلى تحالف متين مع فرنسا ومصر وقبرص. وإذا كان الارتباك الأميركي يمنح أنقرة هامشا من المناورة، لا يمكن لتركيا اللعب كثيرا على الخط مع روسيا التي لها علاقات تاريخية ودينية حميمة مع اليونان. هكذا ستستمر المبارزة بين الجارين اللدودين في خضم معمة جيوستراتيجية لتحديد الأحجام في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي كان يوما قلب العالم القديم، ويعد اليوم من بين مساحر إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية.



د. حطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للبحوث والبحوث - باريس

نشهد تصاعدا مضطربا في التوتر بين تركيا واليونان الجارين اللذين تميزت علاقاتهما بالنزاعات المزمنة، بلغ حد التهديد بالحرب والانزلاق نحو الخيار العسكري. تتفاقم الأمور بعد أيام على إعلان أنقرة عزمها البدء بالتنقيب عن النفط والغاز في مناطق متنازع عليها قرب جزيرة كريت، بموجب مذكرة التفاهم التي وقعت عليها تركيا وحكومة الوفاق الليبية.

وإلى ذلك لإطلاق سجال بعد تصريح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية. واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.

واستدعى ذلك ردا من الرئيس التركي ووزير خارجيته. وبالرغم من التدهور في الميدان الليبي وامتداده إلى شرق المتوسط في سياق الصراعات من أجل الطاقة والنفوذ، لا يبرح وزير الدفاع اليوناني نيكوس بانايوتوبولوس لم يستبعد فيه "العمل العسكري ضد تركيا" وذلك في سبيل حماية حقوقها السيادية.